



تقرير خاص

الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثون

برئاسة بنيامين نتنياهو

التركيبة، الخطوط العريضة، الاتفاقيات الائتلافية،

السير الذاتية لرئيس الحكومة والوزراء

الاسرائيلي
المنتدى

التاريخ: 2009-04-16

الحكومة الأكبر في تاريخ إسرائيل

تعتبر الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الحكومة الـ 32) برئاسة زعيم الليكود، بنيامين نتنياهو، والتي تم تنصيبها مساء 31 آذار 2009، الحكومة الأكبر في تاريخ إسرائيل. وهي تضم ثلاثين وزيرا وسبعة نواب وزراء. ويتألف تحالفها من أحزاب الليكود (27 مقعداً) و"إسرائيل بيتنا" (15) والعمل (13) وشاس (11) ويهودوت هتوراة (5) و"البيت اليهودي" (3 مقاعد).

وعلى الرغم من أن نتنياهو انتقد، خلال الأعوام الثلاثة الماضية، حجم الحكومة التي انتهت ولايتها، برئاسة إيهود أولمرت، والتي كانت تضم خمسة وعشرين وزيرا، إلا أنه لم يتردد في تشكيل حكومة أكبر منها.

وتمت حكومة أريئيل شارون الثانية، في العام 2003، هي أيضاً ثلاثين وزيراً، غير أن قاعدتها البرلمانية شملت نحو تسعين عضو كنيست مؤيدين للتحالف الحكومي من مجموع مئة وعشرين، فيما أن تحالف نتنياهو يحظى بتأييد أربعة وسبعين عضو كنيست بمن فيهم نواب حزب "يهودوت هتوراة"، الذي يؤيد الحكومة من خارجها.

وتضم الحكومة الجديدة ثمانية وزراء من أصول شرقية ورئيسين سابقين لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي، هما إيهود باراك وموشيه يعلون، وضابط واحد برتبة لواء، هو يوسي بيلد، وعشرة ضباط في الاحتياط برتب متدنية.

ويبلغ متوسط أعمار الوزراء في حكومة نتنياهو 55.3 عاماً فيما كان متوسط أعمار وزراء حكومة أولمرت 55.7 عاماً. كما أنه توجد في الحكومة امرأتان، هما ليمور ليفنات من الليكود وسوف لاندفر من حزب "إسرائيل بيتنا".

تركيبة الحكومة

وفيما يلي تركيبة حكومة نتنياهو:

رئيس الحكومة: بنيامين نتنياهو (الليكود)

- وزير الدفاع: إيهود باراك (العمل)
- وزير الخارجية: أفغدور لبيرمان ("إسرائيل بيتنا")

وزراء الليكود:

- وزير المالية: يوفال شتاينيتس
- وزير العدل: يعقوب نئمان
- وزير التربية والتعليم: غدعون ساعر
- وزير التعاون الإقليمي: سيلفان شالوم
- وزير المواصلات: يسرائيل كاتس
- وزير الاتصالات: موشيه كحلون
- وزير جودة البيئة: غلعاد أردين
- وزير لشؤون أجهزة الاستخبارات: دان مريدور
- النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الإستراتيجية: موشيه يعلون
- وزيرة الثقافة والرياضة: ليمور ليفنات
- وزير الإعلام: يولي إدلشتاين
- وزير بدون حقيبة: يوسي بيلد
- وزير الخدمات الحكومية: ميخائيل إيتان
- وزير بدون حقيبة: بنيامين زئيف بيغن

وزراء "إسرائيل بيتنا":

- وزير البنى التحتية: عوزي لاندائو
- وزيرة استيعاب الهجرة: سوفي لاندوفر
- وزير الأمن الداخلي: إسحاق أهارونوفيتش
- وزير السياحة: ستاس ميسيجنيكوف

وزراء العمل:

- وزير الصناعة والتجارة والتشغيل: بنيامين بن إليعازر
- وزير لشؤون الأقليات: أفيشاي برافرمان
- وزير الزراعة: شالوم سيمحون
- وزير الرفاه: إسحاق هرتسوغ

وزراء شاس:

- وزير الداخلية: إيلي يشاي
- وزير البناء والإسكان: أريئيل أتياس
- وزير الأديان: يعقوب ميرغي
- وزير في مكتب رئيس الحكومة: مشولام نهاري

وزير العلوم: دانييل هرشكوفيتش من حزب "البيت اليهودي"

نواب الوزراء:

لن يتولى حقيبة الصحة وزير وإنما نائب وزير من حزب يهودت هتوراة، هو يعقوب ليتسمان.

كذلك سيستمر نائب وزير الدفاع، متان فيلنائي، من حزب العمل، في منصبه.

وستتولى عضو الكنيست غيلا غمليئيل من حزب الليكود منصب نائب وزير لشؤون الشباب والنساء، فيما ستتولى عضو الكنيست من الليكود ليئا نيس منصب نائب وزير لشؤون المتقاعدين، وعضو الكنيست أيوب القرا من الليكود منصب نائب وزير تطوير الجليل والنقب، وعضو الكنيست أوريت نوکید من حزب العمل منصب نائب وزير الصناعة والتجارة والتشغيل، وعضو الكنيست من حزب "إسرائيل بيتنا" دانيئيل أيلون منصب نائب وزير الخارجية.

وستصل تكاليف حكومة نتنياهو إلى رقم قياسي، في حال بقائها ولاية كاملة، وهو 900 مليون شيكل.

وتبلغ مصاريف مكتب كل وزير نحو ستة ملايين شيكل سنويا، ومصاريف مكتب نائب الوزير نحو ثلاثة ملايين شيكل في العام الواحد. وتضاف إلى ذلك تكلفة حراسة الوزراء، حيث يوفر جهاز الأمن العام (الشاباك) حماية لرئيس الحكومة ووزير الدفاع والخارجية فيما بقية الوزراء يحرسهم أفراد من شركات حراسة خاصة لكنهم خاضعون لتعليمات الشاباك. وتبلغ تكلفة حراسة الوزراء سنويا حوالي 33 مليون شيكل، إذ يحيط بكل وزير 12 حارسا وترافقه سيارتان في تنقلاته، إضافة إلى حراسة منزله.

الخطوط العريضة

للحكومة الجديدة

* إن الحكومة ستعمل بشكل فعال على تكريس الأمن القومي وإشعار المواطنين بالأمن الشخصي من خلال مكافحة العنف والإرهاب بصرامة وحزم.

* إن الحكومة ستدفع العملية السياسية إلى الأمام وتعمل على المضي قدماً نحو السلام مع جميع جيراننا عبر صيانة المصالح الأمنية والتاريخية والوطنية لدولة إسرائيل.

* إن الحكومة ستدفع خطة لمواجهة الأزمة الاقتصادية وتعمل على تهيئة الظروف الاقتصادية للنمو المستديم وكذلك لحماية وتوفير فرص العمل في المرافق الاقتصادية.

* إن الحكومة ستسعى نحو العدالة الاجتماعية من خلال تقليص الفجوات الاجتماعية ومكافحة الفقر بلا هوادة عبر أجهزة التربية والتعليم وتكثيف المشاركة في سوق العمل وزيادة الدعم الممنوح للشرائح الاجتماعية الضعيفة.

* إن الحكومة ستضع قضية استفدام اليهود إلى البلاد واستيعابهم على رأس اهتماماتها وتعمل بحزم لزيادة معدلات القادمين الجدد من جميع دول العالم.

* إن الحكومة ستضع قضايا التربية والتعليم في صلب محاور الأفضلية الوطنية وتعمل على دفع الإصلاحات في الجهاز التعليمي.

* إن الحكومة ستعمل على صيانة الطابع اليهودي للدولة وتراث الشعب اليهودي كما أنها ستعامل باحترام جميع الديانات والأعراف والتقاليد لأبناء الطوائف المختلفة القاطنين في البلاد تمشياً مع القيم الواردة في ميثاق الاستقلال.

* إن الحكومة ستعمل على دفع الإصلاحات السلطوية لزيادة الاستقرار وقدرة السلطة التنفيذية على ممارسة الحكم.

* إن الحكومة ستعمل على تعزيز سيادة القانون في إسرائيل.

* إن الحكومة ستعمل على حماية البيئة وتحسين جودة الحياة لسكان الدولة والمساهمة في المجهود العالمي في قضايا المناخ والبيئة.

الاتفاقيات الموقعة بين الليكود والأحزاب

المنخرطة في الائتلاف الحكومي

فيما يلي تلخيص لأهم ما تضمنته الاتفاقيات الموقعة بين حزب "الليكود" وبين الأحزاب المنخرطة في الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو. وسوف نراعي في هذا التلخيص التركيز على الموضوعات والبنود الجوهرية الواردة في "الاتفاقيات الائتلافية"، وفي الوقت ذاته تفادي التكرار الواسع الوارد في نصوص وبنود هذه الاتفاقيات الموقعة ثنائياً بين حزب الليكود المتزعم للائتلاف الحكومي الجديد، وبين الأحزاب المنخرطة في الائتلاف، كلا على حدة.

الاتفاق الائتلافي بين "الليكود"

"إسرائيل بيتنا" - وقع في 15/3/2009

على الصعيد السياسي نص الاتفاق بين الحزبين على البنود الآتية:

- تعمل الحكومة بصورة حازمة ودائمة ضد منظمات الإرهاب التي تهدد إسرائيل، وتقوم بكل ما يلزم من أجل القضاء على هذه المنظمات.
- إن أحد الأهداف الإستراتيجية لدولة إسرائيل سيكون الإطاحة بسلطة "حماس" في غزة.
- ستعمل الحكومة بحزم من أجل وقف كل أشكال إطلاق النار على الدولة (إسرائيل) وسكانها مع التشديد على وقف إطلاق النار من قطاع غزة.
- تعمل الحكومة من أجل منع تدفق الأموال على المنظمات والعناصر الإرهابية.
- تعمل الحكومة من أجل منع التحريض ضد دولة إسرائيل والشعب اليهودي، ومن ضمن ذلك في أجهزة التعليم والدين والإعلام.
- لا تجري الحكومة مفاوضات سياسية مع منظمات الإرهاب.
- تعمل إسرائيل بكل طاقاتها وجهودها، وخاصة مقابل المجتمع الدولي، بهدف منع تزود إيران بسلاح نووي، مع التأكيد على عدم التسليم بتحول إيران إلى قوة نووية تشكل خطراً على دولة إسرائيل، ودول المنطقة والعالم الحر بأسره.

- تعمل الحكومة على تعزيز العلاقات الإستراتيجية مع روسيا، وفي هذا الإطار تعمل من أجل إقامة لجنة مشتركة للحوار الاستراتيجي بين إسرائيل وروسيا، ويترأس هذه اللجنة من طرف إسرائيل وزير الخارجية (والمقصود هنا أفيغدور ليرمان، زعيم حزب "إسرائيل بيتنا").

الهجرة والاستيعاب

- تعلن الحكومة عن سنتي 2009-2010 كسنتي استيعاب مكثف للهجرة وإعادة إسرائيليين (مهاجرين إلى الخارج).
- تعمل الحكومة (بناء على ما ذكر) على إقامة كابينيت (مجلس وزاري مصغر) لشؤون الهجرة والاستيعاب، تشارك في مناقشاته، بحسب الضرورة والموضوع، جميع الجهات الحكومية والرسمية ذات الصلة (بما في ذلك "مكتب الاتصال- تنفيذ" العامل في نطاق مكتب رئيس الحكومة) إضافة إلى ممثلي جهات غير حكومية ذات صلة ومن ضمنها الوكالة اليهودية.
- يتولى وزير من طرف "إسرائيل بيتنا" رئاسة المجلس الوزاري (الكابينيت) المذكور.
- من أجل وضع السياسة المذكورة موضع التنفيذ، يرصد مبلغ لمرة واحدة بقيمة 82 مليون شيكل، يخصصه المجلس الوزاري لشؤون الهجرة والاستيعاب من أجل وضع وتنفيذ "خطة" الاستيعاب "علماء مهاجرون" وخطط أخرى في مجالات التعليم الجامعي والتشغيل والاستيطان.
- تعمل الحكومة من أجل حل ضائقة السكن لدى المهاجرين، ومن ضمن ذلك عبر تقديم مساعدات مالية لمعوزي السكن بين المهاجرين بمبلغ إجمالي لغاية 1500 شيكل شهريا لمدة خمس سنوات.

الجنود المسرحون

- "الجندي المسرح" هو كل من أدى خدمة عسكرية بمن في ذلك الذي خدم خدمة وطنية أو خدمة بديلة.
- تحدد الحكومة و/ أو تعمل على سن قانون ينص على رزمة امتيازات للجندي المسرح، على النحو الآتي:
 - إعفاء كامل من أجر التعليم في أية مؤسسة أكاديمية، ولمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات دراسية كاملة؛
 - تعمل الحكومة بهدف تخصيص أراض للبناء بشكل يعطي امتيازات وتسهيلات للجنود المسرحين، بما في ذلك عن طريق إعطاء الأولوية في العطاءات وتخفيض في أسعار الشراء، وتخصيص أراض للجنود المسرحين مجاناً أو بشروط ميسرة جداً؛

- تعمل الحكومة من أجل منح إعفاء للجنود المسرحين، خلال السنة الأولى من تسريحهم، من دفع رسوم معينة.

المواطنة

- تعمل الحكومة من أجل معالجة ظواهر عدم الولاء للدولة، ومن ضمن ذلك، عن طريق التعديلات القانونية التالية:
- إعطاء صلاحية قانونية لمحكمة و/ أو سلطة إدارية بإلغاء حق الحصول على مخصصات، منح، إعانات أو مساعدة اقتصادية، والتي تعطى من قبل الدولة و/ أو جهة ممولة من قبلها، ويشمل هذا الإلغاء كل من يثبت ارتكابه إحدى المخالفات التالية:
- أ- عمل يعطي صلاحية بإلغاء المواطنة بناء على البند 11 (ب) من قانون المواطنة للعام 1952.
- ب- إذا كان الشخص "ناشطاً إرهابياً" بموجب ما ينص عليه قانون حظر تمويل الإرهاب للعام 2005.
- ت- تعديل البند 11(ب) في قانون المواطنة من العام 1952 بحيث يتضمن صلاحية إلغاء مواطنة أيضاً بسبب عمل أو نشاط يشكل تجسسا كما عرف في البند 112 من قانون العقوبات من العام 1977.

الدين والدولة

المحافظة على الوضع القائم (الستاتسكو) في شؤون الدين والدولة.

الحكومة والكنيست

- تلتزم كتلة "الليكود" وكتلة "إسرائيل بيتنا"، وكذلك الكتل المنخرطة في الائتلاف الحكومي، بالعمل المشترك في الحكومة والكنيست من أجل دفع أهداف الحكومة وتحقيقها.
- عند تشكيل الحكومة يعرض رئيس الحكومة أمام الكنيست تركيبة حكومته بحيث تضم خمسة وزراء من طرف كتلة "إسرائيل بيتنا" تكون مناصبهم على النحو الآتي:
 - نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية: رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" (أفيغدور ليبرمان).
 - وزير الأمن الداخلي.
 - وزير البنى التحتية الوطنية.

- وزير السياحة.
- وزير استيعاب الهجرة
- يتولى وزير الخارجية رئاسة اللجنة المشتركة للحوار الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.
- تعمل الحكومة على تعزيز العلاقات الإستراتيجية مع روسيا وفي نطاق ما ذكر تعمل من أجل إقامة لجنة للحوار الإستراتيجي (إسرائيل – روسيا) يتولى رئاستها وزير الخارجية.
- تتولى وزارة الأمن الداخلي المسؤولية عن سلطة مكافحة المخدرات.
- يعين ممثل من طرف "إسرائيل بيتنا" في منصب نائب وزير في وزارة الخارجية.
- يكون لحزب "إسرائيل بيتنا" ثلاثة مندوبين في اللجنة الوزارية لشؤون التشريع وذلك بما يتناسب وحجمها بين الكتل المكونة للائتلاف.
- يكون لـ "إسرائيل بيتنا" ثلاثة ممثلين في اللجنة الوزارية لشؤون الأمن (المجلس الوزاري – الكابينيت- الأمني) وهم وزير الخارجية، وزير الأمن الداخلي ووزير ثالث تحده كتلة "إسرائيل بيتنا".
- يتولى وزير من طرف "إسرائيل بيتنا" منصب رئيس اللجنة الوزارية لشؤون التقاعدات من البلدان الأصلية .
- يتولى وزير من طرف "إسرائيل بيتنا" منصب الوزير المسؤول عن "مكتب الاتصال – نتيف".
- يتولى عضو كنيست من كتلة "إسرائيل بيتنا" رئاسة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست.
- يتولى وزير من طرف "إسرائيل بيتنا" منصب رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الشعارات والمراسم.

الاتفاق الائتلافي بين " الليكود "

"العمل" - وقع في 30/3/2009

دفع السلام

- تبلور إسرائيل خطة لتسوية إقليمية شاملة للسلام والتعاون في الشرق الأوسط.
- إسرائيل ملتزمة بكل الاتفاقيات السياسية والدولية الموقع عليها من جانب حكومات إسرائيل.
- تعمل الحكومة من أجل التوصل إلى اتفاقيات سلام مع الأطراف المجاورة لها وسط المحافظة على الاحتياجات الأمنية والمصالح الحيوية لإسرائيل.
- يشارك وزير الدفاع من طرف حزب "العمل" مشاركة كاملة في العملية السياسية ويكون شريكا في أي محفل أو هيئة مقلصة لاتخاذ قرارات حاسمة في المجال السياسي والأمني والاقتصادي.
- تعمل الحكومة على تطبيق القانون في موضوع البؤر (الاستيطانية) غير القانونية وكذلك في موضوع البناء الفلسطيني غير القانوني.

جهاز القضاء والقوانين الأساس

- يرى الطرفان في الجهاز القضائي مدماكاً مهما في النظام الديمقراطي، وسيعملان على تدعيم سلطة القانون، كما سيحافظ الطرفان على مكانة واستقلالية جهاز المحاكم بصورة عامة والمحكمة العليا بصورة خاصة.
- الطرفان متفقان على أن أي قوانين أساس جديدة أو تغيير في قوانين الأساس القائمة، يجب أن تقدم وتسن فقط بعد موافقة جميع الكتل المنخرطة في الائتلاف، باستثناء التعديلات المبينة بوضوح في هذا الاتفاق.
- لا يجري أي تغيير في المبدأ المنصوص عليه في البند 11 (ب) من قانون المواطنة والقاضي بأن إلغاء المواطنة لا يتم إلا بقرار من محكمة فقط. أي اقتراح آخر مخالف لذلك لن يكون ملزماً لكتلة "العمل".

الاقتصاد والمجتمع

- تقيم الحكومة هيئة "مائدة مستديرة" بمشاركة الحكومة وممثلي أرباب العمل والهيستدروت (نقابة العمال العامة)، لبحث ومناقشة الموضوعات والاقترحات الجوهرية المتعلقة بالمجالين الاجتماعي والاقتصادي، وذلك قبل أن تتخذ الحكومة قرارات أو إجراءات تتعلق بمثل تلك الموضوعات والتغييرات في المجالين المذكورين. وتكون هيئة "المائدة المستديرة" بمكانة جهة استشارية للحكومة.
- تعمل الحكومة، في غضون شهر واحد من تشكيلها وتوليها لمهامها، على بلورة خطة طوارئ اقتصادية، بالتعاون مع ممثلي أرباب العمل والهيستدروت، وذلك من أجل مواجهة الأزمة الاقتصادية.
- تضع الحكومة في مقدمة سلم أولوياتها تطوير النقب والجليل وتخصص الموارد اللازمة لذلك. وتعمل الحكومة في هذا الإطار على تحقيق حركة تطوير حثيثة في البنى التحتية والتعليم والتشغيل (في المنطقتين المذكورتين) ومن ضمن ذلك إقامة جامعة جديدة في الجليل ودفن مشروع "هجرة الجيش الإسرائيلي إلى النقب".

الحكومة والكنيست

- عند تشكيل الحكومة يعرض رئيس الحكومة أمام الكنيست تركيبة حكومته بحيث تضم خمسة وزراء من طرف كتلة "العمل" تكون مناصبهم على النحو الآتي:
 - نائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع: رئيس حزب "العمل" (يهود باراك).
 - وزير الصناعة والتجارة والعمل.
 - وزير الزراعة.
 - وزير الرفاه والخدمات الاجتماعية.
 - وزير بلا حقيبة (يتولى مسؤولية مجال الأقليات).
- تكون كتلة "العمل" ممثلة في اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي (الكابينيت الأمني) بواسطة وزيرين.
- يشغل ممثل من طرف كتلة "العمل" منصب نائب وزير في إحدى الوزارات التي ستسند إلى كتلة "العمل" بموجب الاتفاق.

- يتولى عضو كنيست من كتلة "العمل" رئاسة لجنة سيادية بالتناوب على النحو التالي: في الثلث الأول من ولاية الكنيست (الـ18) رئاسة لجنة الخارجية والأمن؛ في الثلث الثاني – رئاسة لجنة استيعاب الهجرة؛ في الثلث الثالث رئاسة لجنة التربية والتعليم.
- في التعيينات المتعلقة بمناصب أمنية عليا، مثل رئيس جهاز الموساد (الاستخبارات الخارجية) ورئيس جهاز "الشاباك" (الأمن العام)، يتشاور رئيس الحكومة مع وزير الدفاع.

الاتفاق الائتلافي بين "الليكود"

و"شاس" - وقع في 23/3/2009

الأمن ومكافحة الإرهاب

- تعمل الحكومة بصورة حازمة ودائمة ضد منظمات الإرهاب التي تهدد إسرائيل، وتقوم بكل ما يلزم من أجل القضاء على هذه المنظمات.
- أحد الأهداف الإستراتيجية لدولة إسرائيل سيكون الإطاحة بسلطة "حماس" في غزة.
- ستعمل الحكومة بحزم من أجل وقف كل أشكال إطلاق النار على الدولة (إسرائيل) وسكانها مع التأكيد على إطلاق النار من قطاع غزة.
- تعمل الحكومة من أجل منع تدفق الأموال على المنظمات والعناصر الإرهابية.
- تعمل الحكومة من أجل منع التحريض ضد دولة إسرائيل والشعب اليهودي، ومن ضمن ذلك في أجهزة التعليم والدين والإعلام.
- لا تجري الحكومة مفاوضات سياسية مع منظمات الإرهاب.
- تعمل إسرائيل بكل طاقاتها وجهودها، وخاصة مقابل المجتمع الدولي، بهدف منع تزود إيران بسلاح نووي، مع التأكيد على عدم التسليم بتحول إيران إلى قوة نووية تشكل خطراً على دولة إسرائيل، ودول المنطقة والعالم الحر بأسره.
- تكون الحكومة ملتزمة بالعمل بصورة حازمة من أجل تحرير وإعادة الأسرى والمفقودين الإسرائيليين.

الحكومة والكنيست

عند تشكيل الحكومة يعرض رئيس الحكومة أمام الكنيست تركيبة حكومته بحيث تضم أربعة وزراء من طرف كتلة "شاس" تكون مناصبهم على النحو الآتي:

- 1- نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية.
 - 2- وزير البناء والإسكان (وبضمن ذلك المسؤولية عن "دائرة أراضي إسرائيل").
 - 3- وزير لشؤون الخدمات الدينية.
 - 4- وزير في مكتب رئيس الحكومة، تحدد مهماته بالتنسيق بين رئيس الحكومة ووزير الداخلية.
- تكون كتلة "شاس" ممثلة في اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي (الكابينيت الأمني) بواسطة نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية إضافة إلى وزير آخر من طرف الكتلة.
 - يتولى ممثل من طرف كتلة "شاس" منصب نائب وزير في وزارة يتم الاتفاق عليها بين رئيس الحكومة ووزير الداخلية.
 - يكون أحد وزراء "شاس" عضواً منتدبا من طرف الحكومة في لجنة تعيين قضاة المحاكم الدينية.
 - يشغل ممثلو "شاس" عضوية اللجان الوزارية بموجب مفتاح تمثيل الكتلة في الحكومة.
 - تضم اللجنة الوزارية لشؤون التشريع وزيرين من طرف كتلة "شاس".
 - يشغل عضو كنيست من طرف "شاس" منصب نائب رئيس الكنيست.
 - يشغل عضو كنيست من طرف "شاس" منصب رئيس لجنة الداخلية التابعة للكنيست.
 - يدعم الائتلاف ترشيح عضو كنيست من طرف "شاس" كمثل للائتلاف الحكومي في لجنة تعيين القضاة المسلمين .

الدين والدولة

- تسعى الحكومة للتوصل إلى توافق واسع في صفوف الشعب حول الموضوعات الخلافية في مجال الدين والدولة.
- المحافظة على الوضع القائم في موضوعات الدين والدولة وفي حال وقوع مس (خرق) بموضوع من هذه الموضوعات تعمل الحكومة على تصحيح الوضع.

- تبادر الحكومة إلى نشاطات لبحث ودراسة تاريخ أرض إسرائيل والشعب اليهودي بما في ذلك حفريات أثرية.
- تقوم الحكومة بفحص الادعاءات بشأن اتساع نطاق النشاطات التبشيرية غير القانونية في إسرائيل وتتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ذلك إذا اقتضت الضرورة.
- انطلاقاً من الإقرار بقيمة تعلم التوراة تعمل الحكومة من أجل المحافظة على مكانة طلاب المدارس الدينية المتفرغين لتعلم التوراة.

الاتفاق الائتلافي بين " الليكود "

"البيت اليهودي" - وقع في 25/3/2009

الحكومة والكنيست

- تلتزم كتلة " الليكود " وكتلة "البيت اليهودي"، وكذلك الكتل المنضمة إلى الائتلاف، بالعمل بشكل مشترك في الحكومة والكنيست من أجل دفع أهداف الحكومة وتحقيقها.
- تقسم وزارة العلوم والثقافة والرياضة إلى وزارتين ويتولى وزير من طرف كتلة "البيت اليهودي" منصب وزير العلوم والتكنولوجيا.
- عند تشكيل الحكومة يعرض رئيس الحكومة أمام الكنيست تركيبة حكومته، ويشغل فيها وزير واحد من طرف كتلة "البيت اليهودي" منصب وزير العلوم والتكنولوجيا.
- الوزير المعين من طرف كتلة "البيت اليهودي" يكون عضواً في اللجنة الوزارية لشؤون التشريع وفي المجلس الوزاري المصغر (الكابينيت) للشؤون الاقتصادية- الاجتماعية.
- يتولى الوزير من طرف كتلة "البيت اليهودي" منصب رئيس اللجنة الوزارية المكلفة بمعالجة موضوع (المستوطنين) الذين تم إخلاؤهم من (مستوطنات) "غوش قطيف" ومن شمال " السامرة" (الضفة الغربية) وموضوع تقديم المساعدة لهم.
- تنتقل المسؤولية عن مديريةية الخدمة المدنية- الوطنية الجديدة إلى مسؤولية وزير العلوم والتكنولوجيا .
- يشغل عضو كنيست من كتلة "البيت اليهودي" بالتناوب رئاسة لجنة التربية والتعليم، وذلك لفترة ثلاث ولايات الكنيست الـ 18، بموجب ما تقرره اللجنة المنظمة أو لجنة الكنيست. كما ويشغل ممثل من طرف كتلة "البيت اليهودي" رئاسة اللجنة لحقوق الطفل لفترة مماثلة.

- يشغل عضو كنيست من كتلة " البيت اليهودي " عضوية اللجنة المالية (التابعة للكنيست) على حساب حصة كتلة "الليكود"، ويشغل عضو كنيست آخر من كتلة "البيت اليهودي" عضوية لجنة التربية والتعليم.
- يشغل عضو كنيست من كتلة "البيت اليهودي" عضوية لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست.

الدين والدولة

- تعمل الحكومة من أجل التوصل إلى توافق واسع في صفوف الشعب حول الموضوعات الخلافية في مجال الدين والدولة (مع المحافظة على الوضع القائم في موضوعات الدين والدولة).
- تقام هيئة للحوار بين رؤساء حزبي "شاس" و"البيت اليهودي" يشارك فيها ممثل من طرف رئيس الحكومة، وذلك في موضوع الخدمات الدينية.

الاتفاق الائتلافي بين " الليكود "

"يهדות هتوراه"- وقع في 1/4/2009

الحكومة والكنيست

- يحتفظ رئيس الحكومة بحقيبة الصحة طوال فترة ولايتها، ويشغل ممثل لكتلة "يهדות هتوراه" منصب نائب الوزير الوحيد في هذه الوزارة (الصحة)، ويخول رئيس الحكومة نائب الوزير العمل باسمه في الكنيست وفي وزارة الصحة في كل شؤون الوزارة الواقعة ضمن مجال صلاحيته ومعالجته. يتم استدعاء نائب الوزير (في وزارة الصحة) للمشاركة في جلسات الحكومة التي تناقش فيها موضوعات وزارة الصحة وسائر القضايا ذات الصلة بشؤون الوزارة.
- يعين نائب وزير من طرف "يهדות هتوراه" في وزارة التربية والتعليم.
- يتولى عضو كنيست من كتلة "يهדות هتوراه" رئاسة اللجنة المالية التابعة للكنيست.
- يتولى عضو كنيست من كتلة "يهדות هتوراه" رئاسة اللجنة لشكاوى الجمهور في فترة النصف الأول من ولاية الكنيست.

الدين والدولة

(نفس البنود تقريبا، التي وردت في الاتفاق الائتلافي بين "الليكود" و"شاس").

وظائف ومناصب (الكنيست)

تضمنت جميع الاتفاقيات الائتلافية الموقعة بين الليكود وباقي الكتل المنضوية في الائتلاف الحكومي ملحقا يفصل توزيع الوظائف والمناصب في الكنيست الـ 18 وسائر اللجان البرلمانية التابعة للكنيست، والتي جاءت على النحو الآتي:

- منصب رئيس الكنيست- عضو من كتلة الليكود.

رئاسة اللجان (البرلمانية) الدائمة:

- لجنة الكنيست: الليكود
- اللجنة المالية: "يهדות هتوراه"
- لجنة الاقتصاد: المعارضة
- لجنة الخارجية والأمن: كتلة حزب "العمل" (الثالث الأول من ولاية الكنيست الـ 18)؛ كتلة "الليكود" (فترة الثلثين الباقيين).
- لجنة الداخلية وجودة البيئة: كتلة "شاس".
- لجنة الدستور والقانون والقضاء: كتلة "إسرائيل بيتنا".
- لجنة التعليم والثقافة والرياضة: كتلة "البيت اليهودي" + كتلة "إسرائيل بيتنا" + كتلة "العمل" (ثلث فترة ولاية الكنيست لكل كتلة من الكتل الثلاث المذكورة).
- لجنة شؤون مراقبة الدولة: المعارضة.
- لجنة دفع وتطوير مكانة المرأة: الليكود.
- لجنة العلوم والتكنولوجيا: المعارضة.
- لجنة الهجرة والاستيعاب والشتات: كتلة "إسرائيل بيتنا" + كتلة "العمل" + كتلة الليكود.
- لجنة العمل والرفاه والصحة: الليكود.

مقاطع من خطاب رئيس الحكومة الجديدة بنيامين نتنياهو

خلال مراسم عرضها على الكنيست (31 آذار 2009)

(* هنا مقاطع رئيسة من خطاب عرض الحكومة الإسرائيلية الجديدة على الكنيست، الذي ألقاه رئيسها بنيامين نتنياهو. وهي المقاطع التي تتطرق إلى برنامج حكومته السياسي والاقتصادي- الاجتماعي:

إن الأزمة الأمنية التي نواجهها مردّها صعود وانتشار الإسلام المتشدد في منطقتنا وأجزاء أخرى من العالم. إن أكبر خطر قد تتعرض له الإنسانية جمعاء وإسرائيل تحديداً ينبع من احتمال حصول نظام راديكالي على السلاح النووي، أو من احتمال ورود السلاح النووي إلى نظام كهذا.

يجب التمييز بين الإسلام المتشدد والعالمين الإسلامي والعربي بمجملهما، حيث إنهما يتعرضان أيضاً لتهديد المتشددين. إن الحضارة الإسلامية هي حضارة عظيمة وثرية وذات فروع متشعبة في تاريخ شعبنا أيضاً كونها قد عرفت عصوراً من الازدهار اشترك فيها اليهود والعرب الذين تعايشوا وأبدعوا معاً.

إن إسرائيل تطلعت دوماً، وهي تتطلع اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى تحقيق السلام الشامل مع جميع مكونات العالمين العربي والإسلامي. أما اليوم فنتعزز هذه التطلعات بالمصلحة المشتركة القائمة لدى إسرائيل والدول العربية إزاء المد المتشدد الذي يطولنا جميعاً.

إن الإسلام المتشدد لا يهددنا وحدنا لكنه يهددنا قبل غيرنا. صحيح أنه يطمح إلى دحر الأنظمة العربية وإخضاع المسلمين في العالم لنظام طاغ وظالم يتحكم بأفكارهم؛ وصحيح أيضاً أنه يسعى لتهديد حكومات الغرب والشرق على السواء بالإرهاب والصواريخ الفتاكة؛ غير أن جميع فصائله تجمع على هدف واحد دون غيره ألا وهو محو دولة إسرائيل عن وجه الأرض.

إن هذه الحقيقة تشكل دلالة إفلاس بالنسبة للبشرية على اعتبار أنه بعد مضي عدة عقود لا غير على المحرقة النازية بحق اليهود فإن دعوات الرئيس الإيراني للقضاء على إسرائيل لا تلاقي في العالم إلا الصدى الخافت من دون استنكار شديد أو خطوات صارمة وكأنها أصبحت أمراً روتينياً.

غير أن الشعب اليهودي قد تعلم العبرة. إنه لا يستطيع التهاون في طغاة مصابين بجنون العظمة يتوعدون بالقضاء عليه. وبخلاف الكارثة الفظيعة التي تعرضنا لها في القرن الماضي حيث كنا عاجزين وبدون دولة تحمينا فإننا لم نعد عاجزين اليوم. لدينا دولة ونعرف كيف ندافع عنها.

إن الحرص على أمننا القومي هو السبب الأول والرئيس الذي دفعني وزملائي إلى السعي وراء تحقيق الوحدة الوطنية في هذه الفترة.

إن الإسلام المتشدد يريد محاصرنا بأجنحته الإرهابية من الشمال والجنوب على السواء، لكننا مصممون على التصدي للإرهاب من أي جهة ومحاربتة بلا هوادة.

إن من يرغب في السلام عليه محاربة الإرهاب.

لكن إحلال السلام يتطلب إقدام الشريك الفلسطيني على محاربة الإرهاب وتربية أولاده على السلام وتهيئة شعبه للاعتراف بإسرائيل بصفتها دولة الشعب اليهودي.

لقد أخفق خلال العقدين الماضيين ستة من رؤساء الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في التوصل إلى تسوية سلمية ولا يجوز إلقاء اللوم عليهم. إنني أقول لقادة السلطة الفلسطينية: إذا ما رغبتكم في السلام كان بالإمكان تحقيق السلام. إن الحكومة برئاستي ستتعامل مع السلطة الفلسطينية سعياً لتحقيق السلام على ثلاثة مسارات متوازية: المسار الاقتصادي والمسار الأمني والمسار السياسي.

إننا نتطلع إلى دعم تنمية الاقتصاد الفلسطيني بشكل حثيث وتكريس الروابط الاقتصادية بينه وبين إسرائيل؛

إننا سندعم الأجهزة الأمنية الفلسطينية التي تكافح الإرهاب؛

وإننا سنجري المفاوضات السلمية المتواصلة مع السلطة الفلسطينية في مسعى لتحقيق التسوية الدائمة. لا نريد السيطرة على شعب آخر، ولا نرغب في السيطرة على الفلسطينيين.

إن الفلسطينيين سيملكون ضمن التسوية الدائمة كافة السلطات اللازمة ليحكموا أنفسهم بأنفسهم عدا ما يهدد وجود دولة إسرائيل وأمنها.

إن المسار المتكامل الذي يدمج بين المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية هو الطريق الصحيح لتحقيق السلام. وقد أدت جميع المحاولات التي جرت حتى الآن إلى اختصار هذا المسار إلى نتيجة عكسية، بمعنى تزايد حدة الإرهاب وإراقة الدماء. أما نحن فسوف نسير في طريق واقعي يسوده جو إيجابي ولدينا نية صادقة لوضع حد للنزاع بيننا وبين جيراننا.

أما بالنسبة للأزمة الاقتصادية العالمية فإنها بالفعل غير مسبوقة من حيث حجمها. إن الأزمة تؤدي كلاً منا وتهدد فرص العمل لعشرات الآلاف من الإسرائيليين. إننا لا نعلم حتى الآن متى وكيف تنتهي الأزمة، لكنني على قناعة بأمر واحد- إن الاقتصاد الإسرائيلي لديه مزايا واضحة تمكنه من مواجهة الأزمة بصورة أفضل من العديد من الاقتصادات الأخرى.

إن المزايا الرئيسية تستند إلى روح المبادرة والابتكار إلى جانب القدرة على إحداث التغيير السريع. وفي الحالة هذه تشكل حقيقة كوننا دولة صغيرة بحد ذاتها آلية للخروج من الأزمة بشكل أسرع مما يعاكس الأفضلية التي يتمتع بها كل من هو أكبر حسب المقولة الشائعة. إذ إن الاقتصاد الإسرائيلي مثله مثل زورق سريع يبحر بين السفن الكبرى بحيث من الأسهل تغيير وجهة الزورق السريع وخفيف الحركة بالمقارنة مع السفينة الكبيرة. إنني أعتزم قيادة تغيير هذه الوجهة. إنني سأأخذ القرارات وأوجه الإستراتيجية الاقتصادية لدولة إسرائيل.

إن الحكومة الجديدة ستلتزم بهذه الثوابت:

- حماية فرص العمل ما أمكن؛

- حل أزمة القروض الائتمانية؛

- والحفاظ على سياسة اقتصادية مسؤولة.

إن هذه الأهداف الثلاثة لا تتناقض فيما بينها رغم وجود نقاط اشتباك واحتكاك ليست بقليلة بينها. وسيتسنى تحقيق الأهداف الثلاثة بفضل التعاون والحوار بين جميع الجهات الرئيسية في المرافق الاقتصادية وهي الحكومة والهيئات وأرباب العمل والمنظمات الاجتماعية على أن تتحرك جميعها بدافع مصلحة الدولة.

إننا سنكثرت في هذه الفترة أكثر من غيرها بالعاطلين عن العمل والمسنين والضعفاء. إننا نضع نصب أعيننا العامل الذي فصل من عمله عشية العيد والذي فقد مصدر رزقه وأصبحت مسألة استرزاق أسرته تורך جنبه.

إن ضرورة معالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية هي السبب الثاني الذي دفعني وزملائي للسعي وراء تحقيق الوحدة الوطنية.

وتوجد أيضاً تحديات أخرى نضعها بين أولويات حكومتنا. إذ حان الوقت لإحداث ثورة حقيقية في جهاز التربية والتعليم. إننا "شعب الكتاب". ولا يوجد بين شعوب المعمورة جمعاء – من تلاميذ الكتاتيب وحتى الحائزين على جوائز نوبل – من أسهم أكثر من الشعب اليهودي بالنظر إلى صغره في مجالات العلم والحضارة الإنسانية. ولا يسعنا التسليم بحقيقة عدم وجود أطفالنا بين طلاب العالم المتفوقين. وبالتالي فإننا نحدد اليوم الهدف المتمثل في إعادة الأطفال الإسرائيليين خلال عقد من السنوات إلى صفّ الدول العشر الرائدة في العالم من حيث النتائج التي يحققونها في الامتحانات الدولية المقارنة.

وسنعيد إلى جانب التفوق المعتقدات الصهيونية إلى مكانها اللائق. إننا سندرس أطفالنا القيم الأبدية للشعب اليهودي ونصوغ قيم الثقافة اليهودية والإسرائيلية في المشهد الروحاني لبلادنا.

كما أننا سنحدث التغيير الجذري في مجال الأمن الداخلي. إن الشعب اليهودي هو الذي أورث العالم هاتين الوصيتين الخالدين الواردتين في الوصايا العشر: لا تسرق ولا تقتل! كما أننا تشبثنا خلال عصور الشتات في شتى ربوع المعمورة بالأخلاق العالية سواء في المعاملات الفردية أو الاجتماعية. ولذا لا يقبل العقل أن تنثور بيننا – عندما أصبحنا مجدداً شعباً حراً وسيادياً في بلاده – تنظيمات للجريمة وعصابات جنائية تمارس السطو والقتل وتجارة الرقيق الأبيض والتي تتقاتل بالأسلحة النارية في شوارع مدننا. لا يمكن أن يخشى أولياء الأمور من إرسال أطفالهم إلى المدرسة أو شاطئ البحر. يجب أن نضع حداً لهذا الواقع.

وبالتالي سنشدّد العقوبات المفروضة على المجرمين وندفع الإصلاحات في الشرطة ونعززها فيما يتعلق بمكافحة الجريمة.

لقد استشهدت في مطلع كلمتي بالفقرة الاستهلاكية لميثاق الاستقلال. إنني ملتزم بهذا الميثاق بحذافيره بما في ذلك الالتزام بتحقيق المساواة التامة بين جميع مواطني الدولة من دون أي تمييز على أساس الدين أو الجنس

أو العرق. إننا سنعتني بقضايا جميع المواطنين الإسرائيليين من اليهود والعرب والدروز والمسلمين والمسيحيين والشركس.

أما مواطنو إسرائيل العرب فأرجو أن أقول لهم ما يلي: إنكم ستجدونني شريكاً وفيماً في المسعى لدمجكم في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليين بحيث أمضي في هذا الاتجاه.

إننا نعيش فترة أزمة وفق كثير من المفاهيم. إن نظام حكمنا لا يتوافق مع ساعة اختبار كهذه. وتعكس التشكيلة الموسعة للحكومة التي نعرضها عليكم اليوم الحاجة لتحقيق الوحدة الوطنية تمشياً مع مقتضيات هذه الفترة لكنها تعكس أيضاً خلاً معيناً يعترى نظام الحكم الحالي، وهو خلل يمكن تصحيحه، ونحن سنقوم بهذا الأمر.

غير أن الحكومة التي ستقود إسرائيل خلال السنوات المقبلة لن تنعم بملذات السلطنة وأطايها بل تنتظرها المسؤولية الجمة والجسيمة والواجب المفروض عليها في حسم القضايا المصيرية بالنباهة وصواب الرأي.

بودي تقديم الشكر لرئيس الوزراء المنصرف إيهود أولمرت على أدائه في خدمة الدولة. يا سيد إيهود، سبق أن قلتُ لك بمجرد انتخابك (رئيساً للحكومة) بأنك ستكتشف سريعاً جداً الصعوبات التي تثقل كاهلك، وبالفعل اكتشفتها. إنك مارست الخطوات الصحيحة في عدة تقاطعات هامة لم يتعرف إليها جمهور المواطنين بما يكفي حتى الآن، كما أنك اتخذت عدة قرارات جريئة. لك جزيل الشكر.

السيرة الذاتية

لرئيس الحكومة والوزراء

بنيامين نتنياهو - رئيس الحكومة

ولد العام 1949 في القدس. درس في المعهد التكنولوجي في ماساتشوستس في الولايات المتحدة موضوعي التصميم المعماري وإدارة الأعمال. كان من المقربين لموشيه أرنس، أحد قياديي الليكود ووزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق. استفاد نتنياهو من عمله إلى جانبه، وأوصى أرنس بتعيينه سفيراً لإسرائيل في الأمم المتحدة العام 1984. بعد إنهائه مهمته هذه، انخرط في الحياة السياسية الإسرائيلية العامة، وانتخب للكنيست الثاني عشر في قائمة الليكود، وعين نائباً لوزير الخارجية على التوالي أرنس ودافيد ليفي، ولكن علاقته مع ليفي تازمت إلى أن استقال من منصبه، فعيّنه رئيس الحكومة إسحاق شامير نائب وزير في مكتبه لمهام خاصة. وبعد أن دخل الكنيست الثالث عشر أعلن ترشيح نفسه لرئاسة الليكود والتي فاز فيها العام 1993 وأصبح مرشح الليكود لرئاسة الحكومة مقابل فشل دافيد ليفي الذي انسحب من الليكود وأقام



حزب غيشر. كان نتنياهو من معارضي أوسلو، ولكن رغم توجيه التهم إليه بعد اغتيال إسحاق رابين أنه كان بإمكانه التخفيف بل منع التحريض ضد رابين من قبل أطراف في الليكود واليمين الإسرائيلي، إلا أنه فاز في انتخابات رئاسة الحكومة أمام شمعون بيريس في العام 1996. وواجه عدة صعوبات في تشكيل حكومته، منها أنه لم يتمكن من التهرب من تعيين شارون فيها فاضطر إلى تعيينه، وقام بعملية تباطؤ في المفاوضات مع الفلسطينيين، بالرغم من أنه توصل إلى اتفاقيتي الخليل وواي بلانتيشن. وأظهر خطأ سياسياً متشدداً تجاه الفلسطينيين معلناً شعاره (يعطون نعطي، لا يعطون فلن نعطي)، وهذا أثار زوبعة من المعارضين من اليمين واليسار الإسرائيليين وأيضاً من الإدارة الأميركية. أما توجهه الاقتصادي فكان نحو الخصخصة في القطاع العام ورغبته في تقليص عجز الحكومة قدر الإمكان. سمح بفتح نفق تحت حائط البراق مما سيهدد المسجد الأقصى في أساساته، وهذا عرضه لانتقادات شديدة من أوساط إسرائيلية وفلسطينية وأوروبية، وأدى لاندلاع مواجهات فلسطينية-إسرائيلية مسلحة سقط فيها العشرات في العام 1996. تعرضت حكومته إلى أزمات وزارية حادة للغاية فتركها وزراء من حزبه مثل بنيامين بيغن ودان مريدور ويعقوب نئمان وإسحاق مردخاي. وبسبب تازم علاقته في داخل الحكومة وحزبه كان من الضروري تبكير الانتخابات للكنيست الخامس عشر إلى العام 1999. وعشيتها أعلن عن إقامة حزب المركز بقيادة إسحاق مردخاي ودان مريدور وأمنون ليبكين-شاحك، وإقامة حزب الاتحاد الوطني وغيرهما من الأحزاب التي رأت أن سياسة نتنياهو لا تتجاوب مع أدنى متطلباتها. لكنه خسر الانتخابات أمام إيهود باراك، وبالتالي فقد حزب الليكود قوته وتأثيره

على الساحة السياسية. أما نتنياهو فأعلن عن اعتزاله العمل السياسي بعد اعترافه بالهزيمة، ولكنه عاد بعد فترة وجيزة إلى الظهور على الساحة السياسية مشيعاً أجواء من الحاجة إليه كمنقذ لإسرائيل. ولما استقال باراك من رئاسة الحكومة دعا نتنياهو إلى انتخابات للكنيست السادس عشر وأعلن أنه وبدون هذه الانتخابات لن يكون بالإمكان تشكيل حكومة يسهل العمل معها، ولكن دعوته هذه لم يُستجب إليها لأن الانتخابات اقتصرت فقط على رئيس الحكومة، فالمستقبل هو رئيس الحكومة، والانتخابات تجيز انتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر، في حين تبقى الكنيست بنفس تركيبتها. وهكذا لم ينجح نتنياهو في العودة إلى ممارسة النشاط السياسي من داخل المؤسسة، وعليه أعلن عن دعمه لمرشح الليكود لانتخابات رئيس الحكومة أريئيل شارون. إلا أن نتنياهو رجع إلى العمل السياسي ورشح نفسه في قائمة الليكود لانتخابات الكنيست السادس عشر العام 2003، وعين بعدها وزيراً للمالية في حكومة شارون الثانية. وقد بقي في هذا المنصب حتى العام 2005. ومنذ ذلك العام حتى الانتخابات الأخيرة في العام 2009 بقي في رئاسة حزب الليكود الذي انتقل إلى صفوف المعارضة بعد انشقاق شارون عنه وإقامة حزب كديما، الذي فاز في انتخابات 2006.

إيهود باراك- وزير الدفاع (العمل)

ولد العام 1942 في مشمار هشارون. رئيس الحكومة العاشر، ورئيس هيئة الأركان الرابع عشر للجيش الإسرائيلي، ووزير الدفاع في حكومة إيهود أولمرت بعيد حرب صيف 2006 على لبنان. تخرج من الجامعة العبرية حاملاً للقب الأول في موضوعي الفيزياء والرياضيات ثم تابع دراسته في جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة. أمضى معظم فترة خدمته العسكرية في كتيبة هيئة الأركان (سيبرت متكال)، ونال بعض الأوسمة وشهادات التقدير من رؤسائه، ثم تولى قيادة هذه الكتيبة. رُقي العام 1981 لدرجة مييجور جنرال وعين رئيساً لقسم التخطيط في الجيش الإسرائيلي، ثم رئيساً لوحدة الاستخبارات وقائداً للواء المركز في الجيش الإسرائيلي ونائباً لرئيس هيئة الأركان ورئيساً لوحدة العمليات في الجيش.



تولى رئاسة الأركان العام 1991. وترددت الأقاويل والتوقعات السياسية أن إسحاق رابين بعد وصوله إلى سدة الحكم في أعقاب انتخابات 1992 أراد تعيين باراك وزيراً لدفاعه حتى يُحضّره للوصول إلى رئاسة الحكومة.

انضم باراك إلى حزب العمل في مطلع العام 1995 بعد أن أنهى خدمته العسكرية وتولى وزارة الداخلية، وعين وزيراً للخارجية بعد اغتيال رابين في تشرين الثاني 1995. عين رئيساً لطاقم انتخابات الكنيست الرابع عشر من قبل حزب العمل، وبعد الفشل الذي أصاب هذا الحزب والواقف على رأسه شمعون بيريس في الانتخابات التي أوصلت حزب الليكود إلى السلطة برئاسة بنيامين نتنياهو، قام باراك بتوجيه اللوم والمسؤولية عن الفشل إلى حايم رامون أحد أقطاب حزب العمل، وقيل إن الأخير كان في تنافس مع باراك حول ترشيح نفسه لرئاسة الحكومة.

انتخب باراك في حزيران 1997 مرشحاً لرئاسة الحكومة من قبل حزب العمل، وذلك بنسبة تتجاوز الخمسين بالمئة متفوقاً على منافسيه يوسي بيلين وإفرايم سنيه وشلومو بن عامي.

لقد عبر باراك عن توجهاته السياسية في مناسبات عدة، فتارة يميل إلى قبول (مشروع ألون) وتارة أخرى يميل إلى تبني أفكار وخطوات رابين. ولوحظ أيضاً أنه كان يقبل آراء إسحاق ليفي من حزب (المفدال) أكثر من قبوله ما يصرح به يوسي سريد زعيم حزب (ميرتس) أو ينادي به. ولم يصل باراك إلى زعامة حزب العمل دون الدخول في صراع مع شمعون بيريس، أحد مؤسسي الحزب وقياديه لفترة طويلة جداً. ودخل في صراع مع الأحزاب المتدينة عندما طرح مشروع تجنيد الطلاب المتدينين اليهود في صفوف الجيش الإسرائيلي. أسس العام 1999 القائمة المشتركة لخوض انتخابات الكنيست الخامس عشر وعُرفت باسم "يسرائيل أحات" (إسرائيل واحدة) وهي مكونة من حزب العمل وحركتي "غيشر" (جسر) بقيادة دافيد ليفي، و"ميماد" (حركة دينية منفتحة). ونجح باراك في الفوز برئاسة الحكومة في انتخابات أيار 1999 متغلباً على منافسه بنيامين نتنياهو مرشح الليكود ورئيس الحكومة. واحتفظ باراك لنفسه بمنصب وزير الدفاع، إضافة إلى كونه رئيساً للحكومة. وتمكن من تنفيذ سياسة تحييد معارضييه ومنافسيه السابقين والمحتملين، فعين شلومو بن عامي وزيراً للأمن الداخلي، وشمعون بيريس وزيراً للشؤون الإقليمية، وحاييم رامون وزيراً بدون وزارة. ولتوسيع حكومته نجح في إدخال تغييرات على القانون الأساس للحكومة، بحيث يكون عدد الوزراء 23 وزيراً.

أعلن باراك عن نيته الوصول إلى اتفاق سياسي مع الفلسطينيين وإنهاء النزاع الإسرائيلي - العربي، وعن نيته التوصل إلى اتفاق مع السوريين وإخراج الجيش الإسرائيلي من لبنان، ولكنه اشترط تنفيذ الاتفاق الأخير بإجراء استفتاء عام بين الإسرائيليين.

أما على صعيد العلاقات مع الأحزاب المتدينة فإنه دخل في صدام معها على خلفية موافقته على نقل مولدات كهربائية إلى عسقلان في يوم سبت، ما أدى إلى انسحاب حزب يهودت هتوراة من الائتلاف الحكومي.

لم ينجح باراك في التوصل إلى اتفاق مع سورية. وقام بالانسحاب بصورة أحادية الجانب من لبنان. وأخذ يسعى جاهداً إلى تنظيم لقاء قمة مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والرئيس الأميركي بيل كلينتون في كامب ديفيد، وأعلن أنه على استعداد للنظر في قضية القدس، رغم وجود معارضين له في صفوف حزب العمل. وتعرض باراك إلى معارضة قوية من أعضاء حكومته من حزب شاس بسبب أن وزير المعارف يوسي سريد من حزب ميرتس يعارض تحويل مبالغ من المال إلى مؤسسات شاس وتوسيع صلاحيات نائبه. إزاء هذا الوضع فضل سريد الاستقالة من الحكومة وقبل باراك بقاء شاس في حكومته مقابل دعمه في خطواته نحو كامب ديفيد. ولكن عشية توجهه إلى كامب ديفيد وقع زلزال في حكومته عندما أعلنت أحزاب شاس والمفدال ويسرائيل بعلياه عن انسحابها من الائتلاف الحكومي، وهكذا فقد باراك الأغلبية النسبية لدعم حكومته في الكنيست الإسرائيلي، ورغم أنه لم يحظَ بـ 61 عضواً في الكنيست إلا أنه أعلن عن رغبته في السعي إلى التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين بحكم التأييد الذي حصل عليه من الشعب أثناء الانتخابات.

ولكنه لم يتمكن من التوصل إلى اتفاق نهائي مع الفلسطينيين بعد أن رفض الفلسطينيون إملاءات باراك المدعومة من الرئيس الأميركي بيل كلينتون. وتدعي إسرائيل أن الفلسطينيين ضيعوا فرصة تاريخية في

التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، لكن في حقيقة الأمر أن باراك لم يقدم للفلسطينيين أي تنازلات، خاصة في قضية القدس والانسحاب من الأراضي المحتلة، ولم يكن بالإمكان قبول الفلسطينيين لما عرض عليهم.

ولما واجه باراك هذه الهزيمة السياسية على صعيد التفاوض مع الطرف الفلسطيني، تعرض إلى زعزعة أخرى داخل حكومته عندما أعلن دافيد ليفي عن استقالته من الحكومة، عندها بدأ باراك يعمل من أجل ضم حزب الليكود إلى حكومته في محاولة لجعل هذه الحكومة حكومة وحدة وطنية، ولكن هذه المحاولة كان مصيرها الفشل الذريع ولم تنجح على الإطلاق لأسباب داخلية - أي داخل حزبي العمل والليكود اللذين يعارضان مثل هذه الحكومة في الظروف التي كانت قائمة، وأيضاً فإن انطلاق انتفاضة الأقصى وأحداث أكتوبر - تشرين الأول 2000 في أوساط العرب الفلسطينيين داخل (الخط الأخضر)، دفعا باراك إلى التعامل عسكرياً مع الحالة الفلسطينية وقطع الاتصالات مع الجانب الفلسطيني، وعدم اعتبار عرفات شريكاً في العملية التفاوضية.

وافق باراك في نهاية تشرين الثاني 2000 على حلّ الكنيست والتوجه إلى انتخابات جديدة، ولكنه تدارك خطورة إجراء انتخابات برلمانية قد تؤدي بحزبه وتجعله في المعارضة، لهذا أعلن بشكل مفاجئ عن استقالته من رئاسة الحكومة، وبهذه الاستقالة يكون قد أنقذ الكنيست من انتخابات جديدة، وحصرت الانتخابات في رئيس الحكومة فقط بموجب القانون الإسرائيلي الذي يفرض نوعين من الانتخابات: الأولى للكنيست والثانية لرئيس الحكومة بشكل مباشر.

وأثناء استعداده لخوض الانتخابات لرئاسة الحكومة في كانون الثاني 2001 تعرض إلى ضغوط شديدة من جانب أعضاء حزبه الذين طالبوه بالتنازل لصالح شمعون بيريس ليقود حزب العمل نحو انتصار، على حدّ تصورهم، ولكن باراك رفض الانصياع لمثل هذه الضغوط، بل إنه شكل طاقماً وزارياً لمتابعة مفاوضات السلام مع الفلسطينيين ليظهر أمام أعضاء حزبه وشعبه أنه ما زال يتمتع بقدرته على التفاوض.

وخسر باراك الانتخابات أمام شارون. وأعلن بعدها عن نيته الانسحاب من حزبه والاستقالة من الكنيست، إلا أنه تراجع وشرع في إجراء مفاوضات مع شارون لدخول حزبه في ائتلاف مع الليكود في حكومة وحدة وطنية، وأظهر رغبته في تولي وزارة الدفاع. إلا أنه تعرض إلى انتقادات شديدة جداً من أعضاء حزبه، وصورته وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنه متقلب في الرأي، متعرج في مسيرته السياسية.

وجراء توالي الانتقادات السياسية من حزبه ومن الصحافة ووسائل الإعلام أعلن عن استقالته من رئاسة حزبه ومن الكنيست واعتزاله الحياة السياسية. إلا أنه عاد إلى الحلبة السياسية في العام 2006، خاصة بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان (تموز 2006)، وتنافس ضد عمير بيرتس على زعامة حزب العمل وتفوق عليه، فأصبح زعيماً لهذا الحزب، وخلف بيرتس في تولي وزارة الدفاع.

عُرف عنه ميله إلى العمل المنفرد وعدم قدرته على العمل المشترك، وأيضاً ميله إلى أسلوب الإدارة المركزية.

أفيغور ليبرمان- وزير الخارجية ("إسرائيل بيتنا")

ولد العام 1958 في مولدوفا. هاجر إلى إسرائيل العام 1978 ودرس موضوع العلاقات الدولية في الجامعة العبرية في القدس. انضم إلى حزب حيروت وأظهر نشاطاً من خلاله في الأوساط الطلابية في الجامعة العبرية. تقرب من بنيامين نتنياهو وساعده في تجنيد أصوات تؤيده في مؤتمر الليكود في أواخر الثمانينيات، وعينه نتنياهو مديراً عاماً لليكود العام 1993. ساهم ليبرمان من أجل انتخاب نتنياهو لرئاسة الحكومة في انتخابات 1996، وتقديراً لعمله هذا عينه نتنياهو مديراً عاماً لمكتبه. أدار ليبرمان مكتب رئيس الحكومة بشكل ديكتاتوري، حتى أن بعض منافسيه اتهمه بأنه يتعامل مثل الكي. جي. بي السوفييتي، ووجهت إليه الشرطة تهماً بالفساد والمخالفات الجنائية بخصوص السعي من أجل تعيين مقرب له مستشاراً قانونياً للحكومة، إلا أن النيابة أغلقت ملف التحقيق معه لقلّة الأدلة في قضيته. قدم استقالته من الليكود العام 1998 وأسس حزباً جديداً



أطلق عليه اسم "إسرائيل بيتنا" وهو حزب يعتمد على أصوات الروس من المهاجرين. تمكن من دخول الكنيست الخامس عشر وتحالف مع الليكود في حكومة أريئيل شارون الأولى وتسلم منصب وزير البنى التحتية في آذار 2001، إلا أنه قدم استقالته بعد عدة أشهر على خلفية اغتيال الوزير رحبعام زئيفي على يد فلسطينيين في القدس. وعين وزيراً للمواصلات في حكومة شارون الثانية واستقال منها فيما بعد. وتحالف مع كديما في حكومة إيهود أولمرت إلا أنه استقال منها في مطلع 2007 بسبب انطلاق عملية أنابوليس. يعتبر ليبرمان من اليمينيين المتطرفين الذين تفوهوا بعبارات عنصرية ضد العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، بما فيهم أعضاء الكنيست العرب، وكذلك تفوه بعبارات ضد دول عربية وإسلامية، ذاكراً أن إسرائيل تستطيع أن تضرب طهران والسد العالي في مصر.

وزراء الليكود

يوفال شتاينيتس- وزير المالية

ولد العام 1958، وكان في بداية شبابه ناشطاً في حركة السلام الآن. وانضم في وقت لاحق لحزب الليكود وانتخب للكنيست عام 1999. ترأس في الكنيست السادس عشر لجنة الخارجية والأمن البرلمانية، وكان رئيس لجنة فرعية لشؤون الاستخبارات السرية، ورئيس اللجنة الأمنية المشتركة لوزارتي الدفاع والخارجية يحمل شهادة دكتوراة في الفلسفة وهو من أقرب الأشخاص إلى نتنياهو.



يعقوب نئمان- وزير العدل

ولد العام 1939 في تل أبيب. تلقى تعليمه الابتدائي في معاهد دينية في القدس، ثم درس الحقوق في الجامعة العبرية في القدس. تابع دراسته للقب الثالث في القانون في نيويورك. عين محاضراً في جامعتي تل أبيب وبار إيلان. كانت له تدخلات في بعض القضايا الاقتصادية والسياسية، ومن بينها طلبه من رئيس دولة إسرائيل حاييم هرتسوغ إصدار عفو عام عن المتهمين في "فضيحة الشاباك" (قيام أفراد جهاز الأمن العام بقتل فلسطينيين بعد أسرهم وهم على قيد الحياة عقب عملية الحافلة رقم 300. وتجدر الإشارة إلى أن حاييم هرتسوغ كان شريك نئمان في مكتب المحاماة). عينه نتنياهو وزيراً للعدل في حكومته العام 1996، ويبدو أن هذا التعيين كان مكافأة لخدماته التي قدمها لزوجته نتنياهو أثناء اقتضاح "الشريط الملتهب" العام 1993. وجهت إليه تهمة بالتورط في قضية الوزير آرييه درعي إلا أن المحكمة برأت ساحتها،



وعين وزيراً للمالية العام 1997 وعمل على خصخصة المرافق الاقتصادية العامة، وهذه السياسة أدت إلى قيام موجة من الانتقادات ضده من قبل التيارات التي تنادي بالحفاظ على الأطر الاجتماعية وحمايتها وخاصة

الضعيفة منها. قدم استقالته في نهاية العام 1998 من الحكومة مدعياً أن حكومة نتنياهو أشرفت على نهايتها وهو لا يريد أن يكون شريكاً في معارك انتخابية.

غدعون ساعر- وزير التربية والتعليم

محام، وصحافي وعضو كنيست في قائمة حزب الليكود. ولد في تل أبيب في العام 1966. وتلقى تعليمه الثانوي في المدرسة الجديدة في تل أبيب. انخرط في صفوف لواء جولاني في الجيش الإسرائيلي. وعمل صحافياً في جريدة هعولام هزيه (احتجبت) التي كان يحررها أوري أفيري ورافي جينات، ثم في جريدة "حداشوت" (احتجبت). وشارك مع آخرين في تأسيس شركة الأخبار القناة الثانية في التلفزيون. ودرس القانون والعلوم السياسية في جامعة تل أبيب. وعمل فترة معينة في مهنة المحاماة. وتولى عدة مناصب سياسية قبل دخوله الكنيست الإسرائيلي، منها سكرتير الحكومة في وزارة نتنياهو في العام 1999، وفي حكومة شارون الأولى بين 2001-2002. وانتخب للكنيست السادس عشر في قائمة حزب الليكود وتولى رئاسة الائتلاف الحكومي في حكومة شارون الثانية. وبالرغم من أنه عارض خطة الانسحاب الأحادي الجانب وإقدمه على تقديم استقالته إلا أن شارون رفضها مرتين. وشارك في عدة لجان داخل أروقة الكنيست، واعتبرته رئاسة الكنيست من أكثر أعضائها نشاطاً للدورة السادسة عشرة. وانتخب مجدداً في قائمة الليكود للكنيست السابع عشر في العام 2006. وتولى رئاسة عدة لجان فرعية في هذه الدورة في الكنيست الإسرائيلي.



سيلفان شالوم- وزير التطوير الإقليمي

ولد العام 1958 في تونس وهاجر إلى البلاد العام 1959. صحافي سابق. وتولى مناصب رفيعة في الشركات الحكومية. انتخب للكنيست لأول مرة العام 1992. وفي العام 1997 عين نائباً لوزير الدفاع. وفي العام 1998 عين وزير العلوم والتكنولوجيا في حكومة نتنياهو الأولى. وكان في حكومة شارون الأولى وزير المالية ونائب رئيس الحكومة، وكان نائباً لرئيس الحكومة ووزير الخارجية في حكومته الثانية. وخلال توليه وزارة الخارجية قاد الدعاية الإسرائيلية حول الإرهاب ومكافحته وزار عدة دول عربية من بينها تونس والأردن. وسعى إلى توسيع العلاقات مع الدول العربية مع استمرار التنكر للحقوق الفلسطينية والعربية.



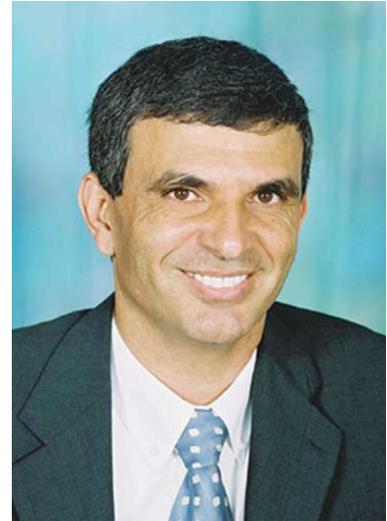
يسرائيل كاتس- وزير المواصلات

ولد العام 1956 في كفار أحييم. من نشيطي حيروت والليكود. درس العلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس. وأظهر نشاطا في الأوساط الطلابية خلال دراسته في الجامعة. ودخل إلى الكنيست الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر من قبل حزب الليكود. معروف بمواقفه المتشددة وخاصة تجاه العرب في إسرائيل، وكذلك تجاه أعضاء الكنيست العرب، خاصة مطالبته بتقييد حرية تحركهم وتعبيرهم عن آرائهم.



موشيه كحلون- وزير الاتصالات

ولد العام 1960، وانتخب في الكنيست السادس عشر. وحاز على المكان الأول في الانتخابات الداخلية في الليكود العام 2006. ويعد أبرز الوجوه الشرقية في الليكود.



غلعاد أردين- وزير جودة البيئة

ولد العام 1970. من كبار المتشددین ضد الفلسطينيين بشكل عام وفلسطيني الداخل. وقاد حملة لاقرار سلسلة قوانين ضد فلسطيني الداخل. انتخب للكنيست منذ دورتها السادسة عشرة.



دان مريدور- وزير لشؤون أجهزة الاستخبارات

ولد العام 1947 في القدس. من نشطاء حيروت ثم الليكود فحزب المركز. درس الحقوق في الجامعة العبرية. عين سكرتيراً للحكومة بين 1982 و 1984. ودخل الكنيست من دورتها الحادية عشرة. تولى حقيبة العدل بين 1988 و 1992. ودخل في صراع داخلي مع معسكر بنيامين نتنياهو حول تولي قيادة الليكود، وعين وزيراً للمالية في حكومة نتنياهو، بالرغم عن تعارض وجهات نظرهما، ولكن لم تمض سنة إلا وقدم استقالته على خلفية بعض الفضائح المتعلقة بسير عمل الحكومة. في نهاية العام 1998 أعلن عن انسحابه من الليكود وعن رغبته في التنافس على رئاسة الحكومة من خلال حزب مركز (وسط). وتم الاتفاق بينه وبين روني ميلو رئيس بلدية تل أبيب، وبين رئيس هيئة الأركان السابق أمنون ليبكين- شاحك على المبادرة في هذا الاتجاه لتخليص إسرائيل من الحزبين الكبيرين. ثم قرر التنازل مع رفيقيه السابقين لصالح إسحاق مردخاي الذي استقال من حكومة نتنياهو ومن الليكود، وشكلوا حزب المركز، وتم ترشيح مردخاي لمنصب رئيس الحكومة. ولم يحظ بنصيب في حكومة باراك، رغم دخول حزب المركز في الائتلاف مع حكومته، وعليه أعلن عن تأييده لشارون في انتخابات رئاسة الحكومة العام 2001، لم ينتخب مريدور كعضو في الكنيست الـ 16 والـ 17، وكذلك لم يتقلد أي منصب رسمي في الحكومة.



موشيه يعلون- النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير الشؤون الاستراتيجية

ولد العام 1950، وكان رئيس هيئة الأركان السابع عشر، وأنهى مهام منصبه العام 2005 في إثر خلافات بينه وبين وزير الدفاع حينذاك شأؤول موفاز.



يعلون يميني متطرف يدعو إلى استيطان الأراضي المحتلة العام 1967 وسكن لفترة في مستوطنة "غروفيت" في منطقة الأغوار. يعتبر من كبار المتشددين ضد الفلسطينيين. في نهاية سبعينات القرن الماضي تولى قيادة وحدة عمليات خاصة تابعة للواء المظليين، وشارك في حملة الليطاني على رأس الوحدة. ثم عين نائبا لقائد وحدة النخبة "سيرت متكال" للعمليات الخاصة، وشارك في عمليات اغتيال لقادة فلسطينيين. وأصيب العام 1985 بجراح في لبنان خلال مواجهة مع المقاومة. تولى قيادة لواء المظليين العام 1990، ثم عين بعد سنتين قائدا لوحد النخبة للعمليات الخاصة التابعة للقيادة العامة "سيرت متكال". وحصل العام 1995 على رتبة جنرال وعمل رئيسا لشعبة الاستخبارات العسكرية في هيئة الأركان العامة (أمان). وفي العام 1998 عين قائدا لمنطقة المركز العسكرية، وبعد ذلك بعامين عين نائبا لرئيس هيئة الأركان، في ذلك الوقت، شأؤول موفاز. وعين العام 2002 رئيسا لهيئة الأركان حتى العام 2005. بعد ذلك أقام في الولايات المتحدة وعمل في "مركز واشنطن لدراسات الشرق الأوسط". عارض يعلون خطة فك الارتباط عن قطاع غزة ووجه انتقادات شديدة لشارون. وانضم العام 2008 لحزب الليكود وانتخب للمكان التاسع في القائمة.

ليمور ليفنات- وزيرة الثقافة والرياضة

ولدت العام 1950 في حيفا. بدأت نشاطها السياسي من خلال حركة أرض إسرائيل الكاملة في مطلع السبعينيات. وانتخبت رئيسة لنقابة الطلاب في جامعة تل أبيب العام 1972. أظهرت نشاطاً واسعاً في حزب الليكود، وكانت من المحسوبين على معسكر أريئيل شارون. دخلت إلى الكنيست في قائمة الليكود ابتداء من الكنيست الثالث عشر. قامت بتأييد ننتياهو فتولت حقيبة الاتصالات في حكومته التي شكلها العام 1996. عُينت وزيرة للتربية والتعليم في حكومة شارون الأولى العام 2001 والثانية العام 2003، معروفة بمواقفها المتزمتة والمتشددة تجاه العرب في إسرائيل.



يولي إدلشتاين- وزير الإعلام

ولد العام 1958 في تشرنوفيتش- روسيا. عمل في تعليم اللغة العبرية في مؤسسات يهودية، وطرد بالتالي من جامعة موسكو حيث كان يتعلم. واعتقلته السلطات السوفيتية في العام 1984 موجهة إليه تهمة حيازة مخدرات، وحكمت عليه إحدى المحاكم السوفيتية بالسجن مدة 3 سنوات، وأرسل الى معتقل للأشغال الشاقة على الحدود مع منغوليا. وبعد قضائه سنتين وثمانية أشهر في معتقل سوفيتي وفي أعقاب قيام أفراد عائلته وأصدقاء له بتوسيط رجال أعمال وسياسيين في مقدمتهم وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية آنذاك، جورج شولتز، قامت السلطات السوفيتية بالإفراج عنه والسماح له بمغادرة روسيا باتجاه إسرائيل، وذلك العام 1987، حيث استقر في ألون شبات في غوش عتصيون. تمكن إدلشتاين من دخول العمل السياسي من خلال مساهمته في تأسيس "الفوروم الصهيوني" (العام 1988)، واختير نائباً لرئيس الفوروم.



وانتخب للكنيست الـ14 من قبل حزبه (يسرائيل بعليه) وهو حزب للمهاجرين الروس، وعين وزيراً للاستيعاب والهجرة بموجب اتفاق الائتلاف بين حزبه وحزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو العام 1996، وحافظ على عضويته في الكنيست الـ15، وتولى منصب نائب وزير الاستيعاب والهجرة ابتداء من آذار 2001، ودخل الكنيست السادس عشر في إطار الحزب السابق نفسه، الذي انضم فيما بعد إلى الليكود.

يوسى بيلد- وزير بدون حقيبة

ولد العام 1941 في بلجيكا. جنرال في الاحتياط. قائد المنطقة العسكرية الشمالية بين الأعوام 1986-1991. بعد إنهائه الخدمة في الجيش توجه إلى الأعمال.



ميخائيل إيتان- وزير الخدمات الحكومية

ولد ميخائيل (ميكى) إيتان (هيرشفرونغ) في تل أبيب العام 1944، وهو

خريج كلية الحقوق في جامعة تل أبيب. انطلق في نشاطه السياسي ضمن لجنة الطلاب في الجامعة، حيث كان فعالاً في خلية طلاب حيروت، وتمكنت هذه الخلية الطلابية من بسط سيطرتها على اتحاد الطلبة داخل الجامعة المذكورة. عُين إيتان مستشاراً لرئيس بلدية تل أبيب لشؤون الرفاه الاجتماعي بين 1974 و 1979. ثم ترأس حركة شباب الليكود بين 1979 و 1982. وكان أحد المبادرين إلى إقامة مستوطنة "كوخاف يئير"، ثم شريكاً لمبادرة إقامة مشروع "النجوم السبعة"، وهو مشروع يهدف إلى إقامة سبع مستوطنات- مدن على الخط الأخضر. انتخب في قائمة الليكود للكنيست الـ 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18. وعُرف عنه الإطالة في خطابه وكلماته، حيث ألقى أطول خطاب في تاريخ الكنيست الإسرائيلي العام 1992 أثناء مناقشة الميزانية العامة، فكانت مدة الخطاب 11 ساعة متواصلة.

وقام إيتان خلال دورة الكنيست الـ 14 بالتفاوض مع أعضاء حزب العمل، وفي مقدمتهم يوسي بيلين لبلورة ورقة تفاهم وطني بخصوص الأراضي المحتلة. وفي تموز 1997 عُين وزيراً للعلوم، ولكنه استقال بعد عام واحد ليعود إلى الحكومة بعد فترة قصيرة في منصب وزير في مكتب رئيس الحكومة ومسؤول عن العلاقات بين الحكومة بكافة وزاراتها والكنيست، من حيث التنسيق وتنظيم برنامج العمل. وعُرفت عنه دعوته، ضمن أوساط الليكود وأحياناً في العلن، لعدم السماح لبنيامين نتنياهو (رئيس الحكومة السابق وعضو الليكود) بالعودة إلى صفوف الليكود بعد فشله في انتخابات أيار 1999 وتقديمه (أي نتنياهو) استقالته من الكنيست الإسرائيلي.

بنيامين زئيف بيغن- وزير بدون حقيبة

ولد العام 1943 في القدس. وهو ابن مناحيم بيغن. درس في الجامعة العبرية بالقدس ونال الدرجة الجامعية الثانية (الماجستير) في موضوع الجيولوجيا، ثم تابع دراسته في جامعة كولورادو ونال درجة الدكتوراة منها في الموضوع نفسه. نشط في صباه في حركة "بيتار"، ويقال إنه كان مستشاراً خفياً لوالده في عدد كبير من القضايا. عمل لفترة طويلة في المعهد الجيولوجي التابع للحكومة. برز نشاطه الحزبي في صفوف حيروت وأظهر مرات كثيرة معارضته لشارون متهماً إياه في العلن بالمسؤولية عن التورط في لبنان، هذا التورط الذي أدى إلى استقالة والده بيغن من رئاسة الحكومة واعتزاله الحياة السياسية إلى حين وفاته. دخل الكنيست



الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر، وكان لقبه أمير الليكود. عين وزيراً للعلوم وعضو المجلس الوزاري المصغر الذي يهتم بالشؤون السياسية والأمنية في حكومة نتنياهو، وذلك العام 1996، إلا أنه اصطدم مع نتنياهو عدة مرات، وأهمها أنه اتهم نتنياهو بتنازل كبير لصالح الفلسطينيين في المفاوضات، فقدم استقالته من حكومته مطلع 1997 وفي أعقاب توقيع الحكومة الإسرائيلية على اتفاق الخليل مع الفلسطينيين. أعلن في نهاية العام 1998 عن انسحابه من حزب الليكود وعن عزمه ترشيح نفسه لرئاسة الحكومة الإسرائيلية، وخطا

خطوة نحو تأسيس حزب "حيروت - الحركة الوطنية" وأصبح زعيمه. واستعداداً لانتخابات 1999 ساهم في تشكيل "الاتحاد الوطني" (هئيهود هلنومي)، رغم معارضة زعيم حركة موليدت، رحبعام زئيفي، قيام بيغن بترشيح نفسه لرئاسة الحكومة، وكذلك تردد وسط عدد من أعضاء الكنيست من المشتركين في هذا التحالف أن التواقيع التي احضرها لترشيح نفسه لم تكن حقيقية. ولكن رغم هذا الوضع أصّر بيغن على المضي في ترشيح نفسه لرئاسة الحكومة الإسرائيلية. وعشية الانتخابات لرئاسة الحكومة في أيار 1999 أعلن عن انسحابه، ثم أعلن عن استقالته من عضوية الكنيست الخامس عشر التي دخلها في الانتخابات نفسها، وكذلك عن اعتزاله الحياة السياسية قائلاً إنه أشبه برسول من دون وجود أتباع يقومون بنقل العقائد والأفكار إلى الشعب.

وزراء "إسرائيل بيتنا"

عوزي لنداو- وزير البنى التحتية

ولد العام 1943 في حيفا. تخرج من معهد التخنيون في موضوعي الهندسة الصناعية والإدارية، ثم تابع دراسته في موضوع شبكات المواصلات في الولايات المتحدة ونال الدكتوراة. تبع والده حاييم لنداو في الانخراط في "بيتار" ثم في حزب "حيروت". ودخل إلى الكنيست منذ الدورة الحادية عشرة في إطار قائمة الليكود. عين وزيراً للأمن الداخلي في حكومة شارون الأولى، ثم وزيراً في مكتب رئيس الحكومة في الدورة الثانية لحكومة شارون. وهو معروف بمواقفه المتطرفة وفي معاداته للعرب، وهو من المعارضين الأشداء لاتفاق أوسلو. هذه أول كنيست يدخل إليها في إطار حزب "إسرائيل بيتنا".



سوف لاندفر- وزيرة استيعاب الهجرة

ولدت العام 1950 في مدينة لينينغراد (بترسبورغ) - روسيا. درست في جامعات بترسبورغ، وهاجرت إلى إسرائيل العام 1980 وبدأت نشاطها في فرع حزب العمل في أسدود. كانت



عضوة في بلدية أسدود بين 1989 و 1998، ودخلت إلى الكنيست الرابع عشر والخامس عشر ضمن قائمة حزب العمل. وكان دخولها إلى الكنيست الرابع عشر مصحوباً بخدعة قام بها شمعون بيريس، حيث أنها لم تفز بالانتخابات التمهيدية لتدخل إلى القائمة الانتخابية للكنيست، إذ فاز بها ممثل الجالية الأثيوبية، عندها نفذ بيريس عملية تحصيل مكان مضمون لها، لكونها روسية تستطيع أن تجذب أصواتاً كثيرة من الناخبين الروس لصالح حزب العمل. وهذه الخدعة أدت إلى تعميق الشرخ الطائفي بين اليهود، وخاصة أن الأثيوبيين شعروا أنفسهم مهملين ومهمشين في خارطة السياسة والحزبية في إسرائيل. وقد تركت العمل وانضمت إلى "إسرائيل بيتنا".

إسحاق أهارونوفيتش- وزير الأمن الداخلي

ولد العام 1950، شغل منصب نائب المفتش العام للشرطة الإسرائيلية بين الأعوام 2002-2004، دخل الكنيست في انتخابات 2006.



ستاس ميسيجنيكوف- وزير السياحة

ولد العام 1969 في موسكو وهاجر إلى إسرائيل العام 1982. انتخب للكنيست في قائمة "إسرائيل بيتنا" العام 2006، وهو من أكثر الأشخاص قرباً من رئيس الحزب، أفيغدور ليبرمان.



وزراء العمل

بنيامين بن إيعازر- وزير الصناعة والتجارة والتشغيل

ولد العام 1936 في البصرة - العراق. هاجر إلى إسرائيل العام 1950، وانضم إلى كيبوتس مرحافيا. خدم في الجيش الإسرائيلي فترة طويلة وصلت إلى حوالي ثلاثين عاماً، وتولى قيادة فرقة "شاكيد" وضابط ارتباط مع القوات اللبنانية أثناء الحرب الأهلية اللبنانية، وقائد منطقة الضفة الغربية. بعد إنهاء خدمته العسكرية انضم إلى قائمة "ياحد" مع عيزر وايزمان ودخل الكنيست الحادي عشر. انتخب للكنيست الثاني عشر من قبل حزب العمل بعد انضمامه ووايزمان لهذا الحزب. عُرف بدعمه لإسحق رابين في التنافس الداخلي في الحزب بين الأخير وشمعون بيريس. دخل الكنيست الثالث عشر والرابع عشر وكان مدرجاً في أماكن مركزية. أشغل منصب وزير البناء والإسكان بين 1992 و 1996. أعلن في مناسبات عديدة عن نيته خوض الانتخابات لرئاسة حزب العمل. دخل الكنيست الخامس



عشر ضمن القائمة المشتركة (إسرائيل واحدة) بزعامة إيهود باراك، فتولى فيها منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الاتصال، ثم وزيراً للبناء والإسكان بعد انسحاب حزب "المفدال" من الائتلاف الحكومي في آب 2000، وانضم إلى حكومة الوحدة الوطنية التي شكلها شارون في آذار العام 2001 فتولى وزارة الدفاع، وعرف بمواقفه المتشددة والعسكرية في مواجهة انتفاضة الأقصى. نجح في الانتخابات الداخلية في حزب العمل في شباط 2002 فأصبح زعيماً للحزب ومرشحاً لرئاسة الحكومة عن هذا الحزب، إلا أنه هزم في الانتخابات الداخلية أمام عمرا ممتناع الذي تولى رئاسة حزب العمل من آب 2002 حتى استقالته في مطلع 2003، وحافظ بن إيلعازر على عضويته في الكنيست الـ 16 والـ 17 والـ 18.

أفيشاي برافرمان- وزير لشؤون الأقليات

ولد العام 1948، شغل منصبا رفيعا في البنك الدولي، وكان رئيسا لجامعة "بن غوريون" في بئر السبع طوال ستة عشر عاما. انضم العام 2005 إلى حزب العمل وانتخب العام 2006 للكنيست.



شالوم سيمحون- وزير الزراعة

من قياديي حركة الموشافيم ومن نشطاء حزب العمل. ولد العام 1957 في إيفن مناخيم. درس في جامعة حيفا موضوع الشؤون الاجتماعية. عضو كنيست منذ الكنيست الرابع عشر. عين وزيرا للزراعة عن حزب العمل في حكومة شارون العام 2001 إلى أن تفكك الائتلاف بين "الليكود" و"العمل" في 2002. كما عين وزيراً لجودة البيئة في حكومة شارون الثانية في كانون الثاني 2005 وبقي في منصبه إلى أن استقال سوية مع سائر أعضاء حزبه من الائتلاف في تشرين الثاني 2005. وعاد إلى منصب وزير الزراعة في حكومة إيهود أولمرت.



إسحاق هرتسوغ- وزير الرفاه

من مواليد إسرائيل (تل أبيب) العام 1960. نجل الرئيس الإسرائيلي الأسبق حاييم هرتسوغ.

متزوج وأب لـ 3 .

المهنة الأصلية: محام.

الثقافة: حاصل على شهادة البكالوريوس في موضوع الحقوق (L.L.B) من جامعة تل أبيب. كذلك درس دراسات أكاديمية أخرى في جامعتي كورنل ونيويورك .

الخدمة العسكرية: 4 سنوات بما فيها خدمة نظامية.



خدمة احتياطية عسكرية فعلية - في الوقت الراهن برتبة رائد (في الخدمة العسكرية الاحتياطية).

عضو كنيست من العام 2003 عن كتلة "العمل- ميماد".

سكرتير الحكومة ما بين الأعوام 1999- 2001.

رئيس سلطة مكافحة المخدرات ما بين الأعوام 2000- 2003.

سكرتير المجلس الاقتصادي الاجتماعي ما بين الأعوام 1988- 1990.

نشط في منظمات تطوعية كثيرة.

نشر عدة مقالات في الصحف المحلية والعالمية.

شارك في إعداد وتحرير كتاب بعنوان " كيف نخرج من هذا؟، حلول اقتصادية واجتماعية لاقتصاد في أزمة" صدر في العام 2003 عن منشورات "طيفر".

في العام 2005 فاز بالمكان الثاني في انتخابات مركز "العمل" لاختيار الوزراء في حكومة أريئيل شارون ضمن الائتلاف مع الليكود و"يهדות هتوراة" وشغل منصب وزير البناء والإسكان في هذه الحكومة. وقد استقال من الحكومة في تشرين الثاني 2005 سوية مع سائر وزراء "العمل". وعاد ليُشغل منصباً وزارياً في حكومة إيهود أولمرت.

وزراء شاس

إيلي يشاي- وزير الداخلية

ولد العام 1962 في القدس. أحد نشيطي "شاس" البارزين، كان من المقربين إلى زعيم حزب شاس آرييه درعي قبل محاكمة الأخير، وتولى بعض المهام داخل حزبه إلى أن دخل الكنيست الثالث عشر في قائمة "شاس". تولى حقيبة العمل والرفاه الاجتماعي في حكومة إيهود باراك العام 1999، وتوترت علاقته مع درعي في أعقاب التهم والمحاكمة التي تعرض لها. وأعلن الزعيم الروحي للحزب، الحاخام عوفاديا يوسف، عن تعيين يشاي زعيماً سياسياً للحزب حتى عودة درعي. استقال من حكومة باراك في صيف 2000 ومعه استقال بقية وزراء "شاس" لمعارضتهم الخطوات السياسية التي اتخذها باراك في مفاوضاته مع الفلسطينيين. ودخل في الائتلاف الحكومي مع أريئيل شارون في آذار 2001 وعين نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للداخلية فيها واستقال مع بقية أعضاء حزبه من حكومة



شارون الأولى ما أدى إلى تقديم الانتخابات للكنيست الـ 16، ودخل يشاي الكنيست المذكور مترئساً حزبه الذي نال 11 عضواً. كما ترأس قائمة "شاس" لانتخابات الكنيست الـ 17، التي أسفرت نتائجها عن زيادة تمثيل الحزب بمقعد إضافي (12 عضواً). كان وزيراً في حكومة إيهود أولمرت، لكن شاس رفض الانضمام إلى حكومة تحمل صفة الاستمرارية برئاسة وزيرة الخارجية ورئيسة كديما تسيبي ليفني، وبذا تسبب مرة أخرى في تقديم موعد الانتخابات للكنيست الـ 18، التي فاز فيها بـ 11 مقعداً.

أريئيل أتياس- وزير البناء والإسكان

ولد العام 1970 لعائلة من أصل مغربي، هاجرت إلى إسرائيل في العام 1968. تلقى تعليمه في معاهد دينية أشكنازية. وتولى منصب مدير عام مؤسسة حلال يهودية متشددة.

وتقرب أتياس من الحاخام عوفاديا يوسف، الزعيم الروحي لحزب شاس. واعتبر أحد المقربين جدا إلى يوسف، ومنهم من اعتبره الأول. دخل إلى الكنيست السابع عشر في قائمة حزب شاس، وتولى حقيبة الاتصالات في حكومة إيهود أولمرت. وخلال توليه حقيبة الاتصالات أصدر سلسلة من الأوامر بإغلاق محطات إذاعة غير مرخصة، وفي مقدمتها محطات تابعة لحرركات متدينة، ما أثار حفيظة عدد من زعماء وقياديي الأحزاب المتدينة في



إسرائيل. وألزم شركات الاتصالات الخليوية بتخفيض سعر تكلفة الاتصالات لإتاحة الفرصة أمام توسيع مساحة المنافسة بين الشركات الخليوية.

يعقوب ميرغى- وزير الأديان

ولد في المغرب العام 1960. وهاجر إلى إسرائيل مع عائلته في العام 1962. وتولى منصب نائب رئيس المجلس الديني في بئر السبع بين الأعوام 1993 و 2003. كان عضواً ناشطاً في حركة "كاخ" التي أسسها الحاخام مائير كهانا. ثم انتسب إلى صفوف حزب شاس. ودخل إلى الكنيست السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر في قائمة حزب شاس.



مشولام نهاري- وزير في مكتب رئيس الحكومة

ولد العام 1951. درس في معاهد دينية وعين مديراً لقسم التعليم الديني في وزارة المعارف والثقافة. من نشيطي حزب "شاس"، ودخل في قائمة هذا الحزب إلى الكنيست منذ الخامس عشر وعين نائباً لوزير التربية والتعليم العام 1999 في حكومة باراك، ووقعت أزمة بين نهاري ووزير المعارف آنذاك يوسي سريد من حزب "ميرتس"، إذ ادعى سريد أن نائبه يريد مزيداً من الصلاحيات ليقوم بتحويل مبالغ من الميزانية المخصصة لوزارته إلى المعاهد الدينية التابعة لـ"شاس"، وأدت هذه الأزمة إلى انسحاب وزراء "ميرتس" من حكومة باراك العام 2000. ولما دخلت استقالة سريد حيز التنفيذ أصبح نائبه نهاري مستقياً بحكم القانون بشكل مباشر.



دانييل هرشكوفيتش- وزير العلوم (من حزب "البيت اليهودي")

رئيس الحزب القومي الديني "البيت اليهودي" (المفدال سابقًا). يؤمن بأرض إسرائيل الكبرى ومن كبار دعاة الاستيطان في الضفة الغربية على أساس أيديولوجي . تلقى هرشكوفيتش تعليمه الأول في مدارس دينية توراتية. خدم في الجيش، وعمل 5 أعوام في سلك الاستخبارات العسكرية. كما عمل أستاذًا في قسم الرياضيات في معهد الهندسة التطبيقية "التخنيون". انتخب لرئاسة "البيت اليهودي" العام 2008 وحصل حزبه في الانتخابات الأخيرة على ثلاثة مقاعد .

